رد الفعل – حقوق الإنسان في خطر في جميع أنحاء العالم

رد الفعل ـ حقوق الإنسان في خطر في جميع أنحاء العالم

مازال العالم مشدوهاً من شدة الصدمة التي أُصيب بها وهو يشاهد الآلاف من الأشخاص يلاقون حتفهم في الهجمات المدمرة التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر/أيلول. وينتمي الضحايا إلى دول عديدة وإلى جميع المشارب. وقد أصابت المشاهد الحية للمأساة الناس بالذعر والتأثر والغضب في جميع أنحاء العالم.

وتدين منظمة العفو الدولية الهجمات من دون أي تحفظات. وتعرب عن تضامنها مع الضحايا وتدعو بحزم إلى تقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة. وتصر على وجوب تقيد الرد على هذه الجرائم تقيداً تاماً بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وفي هذا الوقت الذي تسود فيه مشاعر الغضب والخوف، تؤدي منظمة العفو الدولية دوراً آخر – محاولة الحيلولة دون استخدام الهجمات التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية ذريعة لارتكاب المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان.

وقد حدثت ردة فعل شديدة. وفي أجزاء عديدة من العالم عانى الناس من اعتداءات عنصرية بسبب مظهرهم و/أو دينهم. وباسم محاربة "الإرهاب الدولي" سارعت الحكومات إلى اتخاذ تدابير جديدة قاسية تهدد الحقوق الإنسانية لمواطنيها وللمهاجرين واللاجئين.

كذلك هناك خطر في أن يتم تجاهل بواعث القلق الشديدة الأخرى أو طمسها أو إدراجها في أسفل جدول الأعمال الدولي في الوقت الذي تطغى فيه الهجمات التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية واحتمالات الرد العسكري المستقبلي على ما عداها من أنباء. وفي هذه الظروف بالذات تتحدث منظمة العفو الدولية باسم الضحايا المنسيين والقضايا غير الشعبية، أي حقوق الإنسان للجميع.

التهديدات المحدقة بحقوق الإنسان

لدى منظمة العفو الدولية بواعث قلق في أجزاء عديدة من العالم حول المبادرات التشريعية والإجرائية وسواها من المبادرات التي يتم تبريرها باعتبارها جزءاً من مكافحة "الإرهاب الدولي". ويترتب على الحكومات مسؤولية ضمان سلامة مواطنيها، لكن الإجراءات المتخذة يجب ألا تضعف المعايير الأساسية لحقوق الإنسان. ويبدو أن بعض المبادرات التي يجري البحث فيها أو تنفيذها قد تُستخدم لتضييق الخناق على حقوق الإنسان الأساسية وقمع المعارضة الداخلية. وبعض تعاريف "الإرهاب" التي يجري بحثها واسعة جداً لدرجة أنها يمكن أن تُستخدم لتجريم أي شخص فقد الحظوة لدى الممسكين بزمام السلطة ولتجريم الممارسة السلمية المشروعة للحق في حرية التعبير وتأليف الجمعيات. كما يمكن أن تعرض للخطر الحق في الخصوصيات وتهدد حقوق الأقليات وطالبي اللجوء.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، سبق للحكومة أن اقترحت توسيعاً رئيسياً لسلطتها في اعتقال المهاجرين، وهي خطوة من شأنها أن تقضي على الحريات الدستورية الأساسية. وتتضمن المقترحات تخويل السلطات بالاعتقال غير المحدود للمهاجرين وترحيلهم، ومن ضمنهم المهاجرون الشرعيون، من دون تقديم أدلة ضدهم أو السماح لهم بالطعن الحقيقي بشرعية اعتقالهم. ويعطي تشريع مكافحة الإرهاب المقترح الذي قوبل بالمعارضة في الكونغرس، تعريفاً واسعاً جداً "للإرهاب"، بحيث يجعل مجموعة من الأنشطة السلمية لتأليف الجمعيات جرائم يُعاقب عليها بالإبعاد. وبعبارات أخرى، يحدد الذنب بالترابط. وتدرس السلطات الأمريكية أفكاراً أخرى، ومن ضمنها وضع

حد للحظر المفروض على مشاركة وكالة المخابرات المركزية سي آي إيه في عمليات اغتيال خارج الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن ترقى إلى حد تأييد عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، وتخفيف القيود المفروضة على تجنيد المصادر أو المخبرين ممن لديهم سجلات في انتهاك حقوق الإنسان.

وقد هرع السياسيون في أوروبا وسواها إلى وضع القوانين التي تهدد بكبح الحريات المدنية وربما تقلص من الضمانات المتوافرة ضد انتهاكات حقوق الإنسان على رأس جدول أعمالهم. وفي 25 سبتمبر/أيلول قالت مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ماري روبنسون إن نتائج اجتماعات الأسبوع الفائت لوزراء العدل والداخلية في أوروبا يمكن أن تؤذن بالمزيد من التضييق على بعض الحريات في القارة. ويناقش الاتحاد الأوروبي إجراءات قد تُسهِّل نقل الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم جنائية من إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد إلى دولة أخرى عبر استبدال إجراءات التسليم بمذكرة اعتقال أوروبية. وقد يقلص هذا الأمر من الإشراف القضائي على عمليات الاعتقال وإجراءات تسليم المعتقلين إلى دولة أخرى كذلك هناك تعاريف "للإرهاب" قيد الدرس من جانب الاتحاد الأوروبي قد تؤدي إلى وضع تعاريف مبهمة لجرائم جنائية، وبخاصة بالنسبة لمفهوم "دعم جماعة إرهابية".

وفي روسيا، اقترح وزير العدل إدخال تعديلات على القوانين الوطنية لتعزيز "مكافحة الإرهاب". وقد تتضمن هذه التعديلات حق سلطات إنفاذ القانون في اعتقال الأشخاص الذين يُشتبه في إقامتهم صلات مع الإرهابيين والجريمة المنظمة لغاية 30 يوماً من دون تهمة ومن دون الاتصال بمحام.

وفي جميع أنحاء العالم، تناقش الحكومات أو تفرض تدابير لشن حملة قمع ضد المهاجرين غير الشرعيين، مما يهدد بارتكاب انتهاكات ضد الأشخاص البائسين وتقويض حقوق طالبي اللجوء. وهذه المبادرات هي قيد البحث في الاتحاد الأوروبي، حيث تضع المقترحات المزيد من العقوبات لمنع طالبي اللجوء من دخول أراضي الاتحاد الأوروبي. وصرحت ماري روبنسون في الآونة الأخيرة بأن العواقب قد تتمثل في "نشوء مناخ وإطار أكثر قسوة أمام اللاجئين وطالبي اللجوء... وبعبارة أخرى، إمكانية المزيد من التشدد في عقلية أوروبا القلعة، هذه المرة باسم محاربة الإرهاب. "كذلك تجدد النقاش حول تعديل تعريف الاتحاد الأوروبي للاجئ مما قد يضعف اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين.

وتعكف حكومة المملكة المتحدة على وضع قيود جديدة على الهجرة، واضعة اللاجئين الأفغان نصب عينيها بشكل أساسي. وقد نُقل عن وزير الداخلية قوله إن : "هناك فعلاً مشكلة كبرى على الحدود الأفغانية. والهدف الرئيسي هو منع الأشخاص من القدوم من تلك المنطقة والانتشار في العالم. وهذا ضروري أيضاً لأسباب تتعلق بالإرهاب." وفي أواخر سبتمبر/أيلول أعلنت الحكومة أنها تنظر في منح المحاكم سلطات للاعتقال غير المحدود للمشتبه بارتكابهم "أعمالاً إرهابية" ممن يفدون من الخارج إلى حين إعادتهم إلى أوطانهم أو إرسالهم إلى دولة أخرى. كذلك أعلنت أنها تدرس تغيير القوانين بحيث لا يعود يُنظر تلقائياً في طلبات اللجوء التي يقدمها أشخاص يشتبه في أنهم "إرهابيون".

فر الملايين من الأفغان من بلدهم في السنوات الأخيرة طلباً للسلامة، ومن بينهم 3,5 مليون أفغاني يعيشون الآن في باكستان وإيران. وتعرض 1,1 مليون أفغاني آخر للتهجير الداخلي بسبب الجفاف والنـــزاع المسلح ونقص المواد الغذائية.

وعجَّل الخوف من الهجوم الوشيك على أفغانستان في النـــزوح الجماعي للأفغان نحو الحدود، واشتمل على عشرات الآلاف من الأشخاص في شهر سبتمبر/أيلول وحده. وأغلقت إيران وباكستان حدودهما مما جعل من

ERROR: syntaxerror
OFFENDING COMMAND: --nostringval--

STACK: